

رابطة صناعة النفط في كردستان (ابيكور)

إغلاق خطوط أنابيب النفط وقانون موازنة العراق تؤدي بالضرر لجميع العراقيين ومناخ الاستثمار في العراق ان رابطة صناعة النفط في كردستان (APIKUR) متفائلة بخصوص المناقشات الأخيرة بين الحكومة الفيدرالية العراقية ('FGI') والحكومة التركية لاستئناف صادرات النفط عبر خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا ('ITP'). يعد إعادة فتح خط أنابيب نفط العراق الدولي خطوة حاسمة لإقليم كردستان لإعادة تشغيل أهم قطاع أعمال فيه والذي يشكل نسبة 80% من اقتصاده ولشركات النفط الدولية ('IOCs') لاستئناف أعمالها التي يستفيد منها الكثير من العراقيين.

لقد أدى إغلاق خط الأنابيب إلى إلحاق أضرار اقتصادية بجميع الأطراف بما في ذلك حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والمستثمرين الدوليين والشعب العراقي. وتقدر الخسائر بما يقارب 4 مليار دولار أمريكي منذ إغلاق خط الأنابيب في أواخر شهر مارس/ آذار، وهو ما يتجاوز بكثير التعويض الوحيد الذي حصل عليه العراق مقابل واحدة من المطالبات الخمس التي قدمها أمام لجنة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية. وتستمر هذه الخسائر في التزايد خلال المناقشات السياسية الجارية.

ومع ذلك، فإنه حتى لو تم إعادة فتح خط أنابيب النفط، فإن الشركات الأعضاء في رابطة ابيكور لن تقوم بإنتاج النفط للتصدير الى خطوط الأنابيب الى ان تتضح الصورة في كيفية الية الدفع لشركات النفط العالمية مقابل استحقاقها التعاقدية للنفط المصدر في الفترة الماضية والمستقبلية. بموجب قانون الموازنة العراقية التي تم إقرارها مؤخراً للسنوات الثلاثة المقبلة من 2023 إلى 2025، تتخذ حكومة العراق الاتحادية موقفاً مفاده أنه بالإضافة إلى نسبة 12.67% من ميزانية حكومة إقليم كردستان، فإن حكومة إقليم كردستان مؤهلة فقط للحصول على تعويض متوسط تكلفة الإنتاج المبهم (يُشاع على أنه بالدولار الأمريكي بنسبة 6 bbl/ لكل برميل) مبنية هذه الكلفة على حقول عراقية نفطية غير محددة. وهذا المبلغ هو مبلغ تعسفي غير كافٍ لتعويض شركات النفط العالمية عن تكاليف الإنتاج والاستحقاقات بموجب عقود تقاسم الإنتاج الخاصة بها، ناهيك عن الاستثمار الكبير والمخاطر التي تكبدها شركات النفط العالمية حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك، كما هو مذكور في البيان الصحفي الصادر عن هذه الرابطة بتاريخ 13 اب 2023، تخضع هذه الاستحقاقات التعاقدية للقانون الإنجليزي مع حل النزاعات عن طريق التحكيم الدولي في محكمة لندن للتحكيم الدولي.

لدى أببيكور أيضاً مخاوف مماثلة فيما يتعلق بصياغة قانون النفط والغاز الأول في العراق. وكما هو الحال مع قانون الموازنة العراقية الحالي، فإننا نفهم من ذلك أن مشروع قانون النفط والغاز في شكله الحالي لا يأخذ في نظر الاعتبار الاستثمارات الدولية السابقة في إقليم كردستان أو الشروط التعاقدية التي مكنت من تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. إن فشل قانون الموازنة العراقية وأي قانون جديد للنفط والغاز في مراعاة الاستثمارات الدولية التاريخية والالتزامات التعاقدية سيؤدي كنتيجة إلى تحكيم مكلف وسيضر أكثر بمناخ الاستثمار في العراق.

ان رابطة اببيكور واثقة من أن الحلول القابلة للتطبيق متاحة اليوم لحل الأزمة المستمرة. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى وضع حلول تجارية مفيدة للجانبين بشكل عاجل والتي من شأنها سوف تقوم بتشجيع الاستثمار الدولي لصالح جميع العراقيين.

وذكر السيد مايلز بي كاجينز، المتحدث باسم رابطة نفط كردستان "نحن نتابع عن كثب المناقشات حول إمكانية إعادة فتح خط الأنابيب بين العراق وتركيا. ومع ذلك، فإن الشركات المسؤولة عن إنتاج النفط لخط الأنابيب هذا لن توفر النفط للتصدير الى ان يكون هناك ميزانية اتحادية تمكن حكومة إقليم كردستان من احترام عقودها وسداد الاستثمارات السابقة. وذكر السيد مايلز بي كاجينز أيضاً: "إن الإغلاق يضر بجميع الأطراف المعنية - الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والمستثمرين الدوليين وجميع العراقيين".

-نهاية الخبر-

حول رابطة أببيكور:

ان هدف اببيكور والغرض منها هو الترويج لإقليم كردستان العراق كواجهة للجذب لشركات النفط العالمية وشركات الغاز ومقدمي الخدمات والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الرابطة إلى الدفاع وتمثيل المصالح المشتركة لأعضائها وتعمل كصوت مشترك وفعال تجاه جميع المعنيين من أصحاب المصلحة سواء في إقليم كردستان العراق أو في أي مكان آخر وتوفير منتدى لأعضائه للمشاركة المناسبة في معلومات الصناعة العامة وأفضل الممارسات. ان رابطة اببيكور هي شركة محدودة بالضمان تم تأسيسها بموجب القانون الإنجليزي. لمزيد

من المعلومات، يرجى زيارة موقعها الإلكتروني: www.apikur.uk